



Apjir/ e-ISSN: 2602-2893

Cilt: 6, Sayı: 2, 2022, ss. 322-335/ Volume: 6, Issue: 2, 2022, pp. 322-335

Journal homepage: <https://apjir.com/>



ARAŞTIRMA MAKALESİ/RESEARCH ARTICLE

دراسة حول تفريق معايير الفرز الشرعي للأسهم

Batuhan Buğra AKARTEPE

Dr., İstanbul Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İslam İktisadı ve Finansı Anabilim Dalı, İstanbul
PhD, Istanbul University, Social Sciences Institute, Department of Islamic Economics and Finance, Istanbul, Turkey

b.akartepe@istanbul.edu.tr

orcid.org/0000-0002-5634-6663

ror.org/03a5qrr21

الملخص

تُعدّ الأسهم الإسلامية إحدى الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في أسواق رأس المال، وقد تمّ التأكيد على النظام الاقتصادي القائم على الشراكة في المراحل المبكرة من تاريخ الاقتصاد الإسلامي مع بدء مناقشة هذا الاقتصاد. على أن هيكل الشراكة وثقافتها لا ينعكسان في المجال العملي بصورة متساوية. وقد ظلّ المساهمون بعيدين عن استثمارات الأسهم لمدة طويلة لتعدّ إنشاء هيكل شركة يعمل بصفة تتوافق والشريعة الإسلامية. وقد حالت دون تأسيس هذا الهيكل الشرعي للشركات جملة من الشروط غير المشروعة التي يطلبها النظام التقليدي القائم. وقد طُرحت الآراء لقبول هيكل الشركات المساهمة الحالية في سبيل القضاء على تلك الصورة السلبية السائدة، ولتمكين تطوير رؤوس الأموال الإسلامية؛ وفي هذا السياق قرّر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في عام ١٩٩٢ أن مبدأ المسؤولية المحدودة جائز، وسمح بالاستثمار في الشركات المساهمة، وعليه فقد سُمح بالاستثمار في الشركات المساهمة في حالة استيفائها شروطاً شرعية معينة. ثم وُضعت مع قرار السماح هذا معايير مختلفة للفرز الشرعي الذي يقام لتعيين علاقات الشركة مع المحتويات غير الشرعية، لاستثمارات الأسهم الإسلامية، تختلف باختلاف المؤسسات التي توفّر المؤشر، وهيكل المؤشرات، والدول التي تعمل فيها المؤشرات، وهيئة الرقابة الشرعية. في رأيي؛ على أن الاختلاف في المنهجية التي تستخدمها هيئة الرقابة الشرعية عند إصدار الأحكام يشكل أهم قضية مؤثرة في هذا النوع. تهدف هذه الدراسة إلى إظهار كيفية تأثير الاختلاف في المنهجية على تغيير المعايير الشرعية المستخدمة في الفرز الشرعي. في هذه الدراسة، بحثنا في الممارسات الحالية وفقاً لتصنيف المنهجية الذي أنشأناه، وخلصنا إلى أن التغيير في المنهجية غير معايير الفرز الشرعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، أسواق رأس المال، الأسهم الإسلامية، الفرز الشرعي، المنهجية.

A STUDY ON THE DIFFERENTIATION OF SHARIAH SCREENING CRITERIA FOR STOCKS

Abstract

Partnership is one of the basic contract forms of Islamic law. The most important financial instrument based on partnership in Islamic finance is stocks. Although stocks are shariah-compliant instruments, investment in stocks was not allowed for a while due to problems arising from modern practice. In this respect, there has been a change in the views on stocks with the acceptance that not all transactions in the stock market are illegitimate and that the joint stock company complies with the Islamic partnership law. With this change, it was discussed which companies to invest in. In this context, investments in companies whose main activity is illegitimate are prohibited, while shariah-compliant companies are allowed. However, due to the scarcity of the second type of companies, investments in mixed companies were permitted. In these sense, thresholds were determined within the scope of Shariah screening activities. When the Shariah screening methodologies are examined, it is seen that there are many different threshold values. These thresholds vary depending on the screening item, shariah board, countries and the scope of the indices. However, the most significant factor in this regard is the threshold determination method. This study aims to reveal the determinant role of methodological differences on the change of thresholds by focusing on three methods.

Key Words: Islamic finance, Capital market, stock, Shariah screening, methodology.

HİSSE SENEDİ ŞER'İ İZLEME KRİTERLERİNİN FARKLIĞI ÜZERİNE BİR İNCELEME

Öz

Ortaklık sözleşmesi İslam hukukunun temel sözleşme formlarından birisini temsil etmektedir. İslami finans alanında ortaklık ilişkisine dayalı olarak işlem gören en önemli araç ise hisse senetleridir. Hisse senetleri her ne kadar ortaklık sonucunu doğurması bakımından herhangi bir problem teşkil etmese de modern uygulamadan kaynaklanan bazı sorunlar sebebiyle söz konusu senetlere yatırım hususunda belirli bir süre çekingen tutum sergilenmiştir. Bu minvalde borsa kapsamında yürütülen işlemlerin tamamının gayrimeşru nitelikte olmadığı ve anonim şirketin İslam şirketler hukuku ilkelerini ihlal eden bir yapı sergilemediğinin kabul edilmesiyle birlikte hisse senetlerine dair bakış açısında değişiklik yaşanmıştır. Anonim şirketin meşru bir yapı olarak kabul edilmesiyle birlikte hangi şirketlere yatırım yapılabileceği konusu gündeme gelmiştir. Bu kapsamda ana faaliyet alanı gayrimeşru olan şirketlere yatırım yasaklanırken, tamamen meşru yapıdaki şirketlere izin verilmiştir. İkinci nitelikteki şirketlerin sayıca az olması gayrimeşru içeriklerin sınırlı tutulması kaydıyla karma şirketlere yatırıma müsaade edilmesine sebep olmuştur. Bu kapsamda şirketlerin gayrimeşru içeriklerle olan ilişkisi tespit etmeye yönelik yürütülen incelemeleri ifade eden şer'î izleme faaliyetleri bünyesinde eşik değerler belirlenerek izin verilen gayrimeşru içerik miktarı belirlenmeye çalışılmaktadır. Şer'î izleme uygulamaları incelendiği zaman birbirinden farklı birçok eşik değer kullanıldığı görülmektedir. Söz konusu değerler izleme kalemine, danışma kuruluna, ülkelere ve endekslerin kapsamına bağlı olarak değişkenlik gösterebilmektedir. Ancak kanaatimizce bu konuda en anlamlı etken, eşik değer belirleme metodudur. Bu çalışma, "nas temelli", "fikhî temelli" ve "karma metod" şeklinde tasnif ettiği üç özgün yöntemi merkeze alarak metodoloji farklılığının eşik değerlerin değişimi üzerindeki belirleyici rolünü ortaya koymayı amaçlamaktadır.

Anahtar Kelimeler: İslami finans, sermaye piyasası, hisse senedi, şer'î izleme, metodoloji.

Atıf / Cite as: Akartepe, Batuhan Buğra. "دراسة حول تفریق معايير الفرز الشرعي للأسهم". *Apjir* 6/2 (Ağustos 2022), 322-335.

المقدمة

بدأ تأسيس الشركات منذ فجر الإنسانية، واستمر بتطورات مختلفة حتى يوم الناس هذا، وأصبحت فكرة الشركة التي بدأت في الظهور أولاً كعمل مشترك وتضامن بين أفراد الأسرة بُنيّة أكثر تعقيداً مع تطوير تجربة الحياة الجماعية المستقرة. وقد أدى هذا التطور في فكرة الشركة والانتشار في الممارسة إلى وضع بعض الأنظمة الدينية والقانونية حول هذا الموضوع.¹ وكانت هناك آراءً متعارضة حول الشركة والعلاقات التجارية في مختلف الأديان؛ فقد شجّع الإسلام على الأنشطة التجارية بشرط أن تحكم ذلك قواعد معيّنة، كما أوصى بالكسب من خلال المعاملات التجارية لا بواسطة الربا أو أيّ معاملة أخرى باطلة. وعلى الرغم من إباحته التجارة الفردية لكنّه يبيّن أنّ ممارسة الأنشطة التجارية من خلال إنشاء شركات عمل مشروع في ممارسات النبي ﷺ نفسه.² وأما في المسيحية فلم يكن مسموحاً للنبلاء بممارسة الأنشطة التجارية، وهذا ما أدى إلى مشاركة النبلاء في التجارة باستخدام طرق مختلفة. وفي هذا السياق تمّت التجارة في الدول الأوروبية باستخدام طريقة "commenda".³ وفي هذا النوع من الشراكة يقوم مالكو رأس المال بأنشطة تجارية من خلال التوكيل، وفي هذه الطريقة التي تُنشأ على أساس المضاربة في الفقه الإسلامي حدثت تجاوزات لأن الوكيل الذي أجرى المعاملات التجارية لا يضمن بلا تعدّد. من أجل القضاء على هذا الموقف غير المرغوب فيه تغير هيكل الشركة الذي يعمل على أساس الشخصية الحقيقية إلى هيكل قائم على الشخصية القانونية. وبالتالي، فإن مسؤولية تضمين أصحاب رأس المال كان محدوداً.⁴

ثمّ كانت هناك بعض التغييرات في طرق الانضمام إلى الشركة فضلاً عن التغييرات في هيكل الشركة نفسه. ومع إنشاء البورصة، طرحت أسهم الشركة لاستثمار أصحاب رأس المال، ويمكن، في البورصة، تداول الأسهم بصورة فردية أو يمكن إجراء الاستثمارات من خلال مؤشرات سُكّلت وفقاً لمعايير معينة. وفي هذا الصدد، لا توجد سوى مؤشرات عامة، وكذلك المؤشرات التي تُصنّف وفقاً لهذا القطاع. بالإضافة إلى هذه التصنيفات فهناك أيضاً تمييز بين المؤشرات الإسلامية والمؤشرات التقليدية؛ ففي نطاق المؤشر الإسلامي تُقيّم الشركات وفقاً لمبادئ الفقه الإسلامي.

لقد أنشئ مؤشر الأسهم الإسلامية لاستثمار المسلمين في الأسهم من خلال سوق الأوراق المالية، ولم يكن مسموحاً بالتداول في البورصة قبل التسعينيات لأنّ المعاملات في البورصة تُشبه المقامرة بسبب الغرر في المعاملات، والبورصة هي مؤسسة للنظام الرأسمالي، ولا تخضع أنشطة الشركات

¹ Reha Poroy vd., *Ortaklıklar ve Kooperatif Hukuku* (İstanbul: Beta Basım Yayım Dağıtım, 2003), 3-5.

² الموصلي، *الاختيار لتعليق المختار* (دمشق: دار الرسالة العالمية، 2009)، 2/238-239.

³ Abraham Udovitch, *Partnership and profit in medieval Islam*. (Princeton: Princeton University, 1970), 172; Cemal Kalkan, *Faizsiz Bankacılıkta Mudâra ve Kâr* (İstanbul: İnsan Yayınları, 2022), 50-54.

⁴ Hayri Domaniç, *Adi kollektif ve komandit şirketler* (İstanbul: Temel Yayın Dağıtım, 1988), 19-22.

المُدْرَجَة في البورصة وأرباحها للرقابة الشرعية.^٥ بالإضافة إلى هذا النهج في سوق الأوراق المالية فإن المسؤولية المحدودة - وهي إحدى خصائص هيكل الشركة المساهمة - منعت الاستثمار في الأسهم لأن الشركة الإسلامية التي تقوم على أساس الأشخاص الحقيقيين وتبني مبدأ المسؤولية غير المحدودة تختلف مع هيكل الشركة المساهمة. ومع ذلك فإن مجمع الفقه الإسلامي الدولي قبل في الاجتماع الذي عقده في عام ١٩٩٢ أن مبدأ المسؤولية المحدودة يتوافق والشريعة الإسلامية.^٦ وبهذا القرار أزيل أحد موانع الشركة المساهمة وأصبح الاستثمار مشروعاً. لكن حل مشكلة المسؤولية فيما يتعلق بهيكل الشركة المساهمة لا يعني أن الاستثمارات في الأسهم مسموح بها على الإطلاق؛ إذ يشترط، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون مجال نشاطها الرئيس وعائدات الشركات مشروعاً تماماً، ولا تحتوي على الربا وأيّ محتوى محظور.^٧

وعلى الرغم من أن مجال نشاطها الرئيس مشروع إلا أنه لا يجوز لها الاستثمار في الشركات ذات الإيرادات والأنشطة غير المشروعة.^٨ علماً أن عدد الشركات التي تستوفي هذه الشروط قليل جداً.^٩ ولهذا السبب قيل بإمكان الاستثمار في الشركات التي لديها مستوى معين من النشاط والدخل غير المشروعين لكون مجال النشاط الرئيس مشروعاً.^{١٠} ويعتبر نظام يعقوبي من الذين عارضوا فتوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وكان رائداً في تطوير الأسهم الإسلامية. يعقوبي عضو في المجلس الاستشاري الشرعي لـ Dow Jones Islamic Market Index (DJIM) ولعب دوراً في إصدار فتوى DJIM حول الأسهم الإسلامية في عام ١٩٩٨. وجادل يعقوبي بضرورة وضع مبادئ عامة في هذا الصدد، وادعى أنه يمكن الاستثمار في شركات نشاطها الرئيس مشروع، ولكنها تمارس أنشطة غير مشروعة ولديها دخل غير مشروع.^{١١} وهو ما أدى إلى وضع بعض اللوائح الفقهية المتعلقة بهيكل الشركة واستثمارات الأسهم. وفي هذا السياق سننظر فقط في القرارات المتعلقة بمعايير الفرز الشرعي.

^٥ محمد علي القرني، "الاسواق المالية"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٢/٦، (١٩٨٦)، ١٥٧٩-١٥٨٠.

^٦ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، "قرار بشأن أسواق المالية"، مجمع الفقه الإسلامي الدولي (Erişim 12 Mayıs 2020).

^٧ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، "قرار بشأن أسواق المالية".

^٨ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، "القرارات"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٣/٨، (١٩٩٢)، ٧٨٢؛ مجمع الفقه

الإسلامي الدولي، "القرارات"، ١٩٩٢، ٧٨٢؛ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، "القرارات"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٢/٩، (٢٠١٢)، ١٧٧-١٧٨.

^٩ M H Khatkhatay - Shariq Nisar, "Shariah Compliant Equity Investments: An Assessment Of Current Screening Norms", *Islamic Economic Studies* 15/1 (2007), 50-52; Karen Hunt-Ahmed (ed.), *Contemporary Islamic finance: innovations, applications, and best practices* (Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2013), 191-192; Syeda Fahmida Habib, *Fundamentals of Islamic finance and banking* (Chichester, West Sussex, United Kingdom: John Wiley & Sons, 2018), 208-209.

^{١٠} عبد الله محفوظ بية، "المشاركة في شركات أصل نشاطها خلال إلا أنها تتعامل بالحرام"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ١/٧، (١٩٩٢)، ٣٢٢؛ عبد الله محفوظ بية، "التعامل مع شركات تقوم بأعمال مشروعة وتتعامل مع البنوك بالفوائد"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ١/٧، (١٩٩٢)، ٣٣٨.

^{١١} Farid M. Gamaleldin, *Shariah-Compliant Stocks Screening and Purification* (University of Liverpool, 2015), 19.

وبالتالي، سنُحدِّد كيف تُؤثر المنهجية المعتمدة من قبل المجالس الاستشارية الشرعية على المعايير المحددة.

١. الفرز الشرعي

لقد حُدِّدت بعض المعايير لتعيين الشركات التي تدرج في مؤشر الأسهم الإسلامية. لأن السماح بالاستثمار في الشركات المساهمة بوجه عام أو في الشركات التي لها نشاط رئيس مشروع، ولكنها تمارس معاملات غير مشروعة، لا يكفي لإنشاء مؤشرات إسلامية. ولذلك فإن مسألة الحد الأقصى للسماح بالمعاملات غير المشروعة والعائدات غير المشروعة أدت إلى قضية الفرز الشرعي. إنَّ منهجية الهيئة الشرعية تلعب دوراً مهماً في تعيين معايير الفرز الشرعي، لكننا سنتطرق إلى معايير الفرز الشرعي قبل الانتقال إلى موضوع الاتصال بين المنهجية ومعايير الفرز الشرعي.

ينقسم الفرز الشرعي إلى مرحلتين؛ قطاعية ومالية. في مرحلة الفرز القطاعية تُفحص القطاعات التي تعمل فيها الشركات، ويمنع الاستثمار في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي غير مشروع.¹² ولكن يُسمح للشركات التي تُمارس أنشطة غير مشروعة إذا كان نشاطها الرئيسي مشروعاً بموجب شروط معينة. هناك قرارات مختلفة حسب الهيئات الشرعية فيما يتعلق بتحديد القطاعات الشرعية وغير الشرعية. وفي هذا السياق تعدّ قطاعات مثل الخمر والقمار ومنتجات لحم الخنزير غير شرعية عند جميع الهيئات الشرعية، ومع ذلك، هناك أيضاً قطاعات محل نزاع حول شرعيتها، مثل دراسات الخلايا الجذعية¹³، والصحافة والإعلان، والترفيه¹⁴، وصناعة الأسلحة والدفاع¹⁵. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه عند فحص الشركات، بدلاً من النظر في الممارسات العامة في القطاع، فإن إجراء مراجعات خاصة بالشركة سيوفر نتائج أكثر دقة. وفي واقع الأمر، فإن حظر صناعة الطيران تماماً - إذ إنّ مبيعات الكحول شائعة فيها- سيمنع الاستثمار في شركات الطيران التي لا تبيع الكحول.

في المرحلة الثانية، يتم فرز المالية على الشركات الناجحة في مرحلة الفرز القطاعية. وفي نطاق الفرز المالية تُبحث ديون الشركة والأصول السائلة والاستثمار غير المشروع وهيكل الدخل غير المشروع.

¹² Muhammad Hanif, "Shariah screening process of capital markets: An evaluation of methodologies", *Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economics* 32/1 (2019), 27-28.

¹³ The Fatwa and Shari'a Supervisory Board, "Dubai Financial Market Standards on Shari'a-Compliance: Standard No:1 Issuing, Acquiring and Trading Shares" (Dubai Financial Market) (Erişim 13 Ağustos 2020), 6.

¹⁴ Michael McMillen, "Islamic capital markets: developments and issues", *Capital Markets Law Journal* 1 (01 Kasım 2006), 142; Securities Commission, *Resolution of the Securitisation Commission Shariah Advisory Council*. (Kuala Lumpur: Suruhanjaya Sekuriti, 2006), 147; Muhammad Imran Ashraf Usmani, *Islamic Finance: Revised & Updated Edition of Meezan Bank's Guide to Islamic Banking* (Karachi-Pakistan: Maktaba Ma'ariful Quran, 2015), 288; Amanie, "Amanie Shariah Board" (Erişim 12 Aralık 2019).

¹⁵ Saeed Salem Binmahfouz, *Investment Characteristics of Islamic Investment Portfolios: Evidence from Saudi Mutual Funds and Global Indices* (Durham University, Doktora, 2012), 75.

وقد حددت معدلات معينة لهذه العناصر، فإذا كانت بيانات الشركة أقل من هذه المعدلات أصبحت الشركات قابلة للاستثمار شرعاً، وأما على العكس من ذلك فلا يجوز الاستثمار في الشركة.

وفي مرحلة تحليل الديون تحسب نسبة الدين الربوي فقط، ولا تؤخذ في الاعتبار الديون التي تحصل باستخدام الأدوات المالية الإسلامية.^{١٦} وتضطر الشركات الى الاقتراض بالربا عادة لقلّة الأدوات المالية الإسلامية. ولذلك يُسَمَّح بالربا إلى حد ما اضطراراً خلال مرحلة المراقبة المالية. وهذا لا يعني أنّ الربا يُعدّ مشروعاً، لكن يعتبر أن المعاملات الربوية يمكن تحملها ما دامت قليلة.^{١٧} وهناك، في هذه المرحلة، آراء مختلفة حول الحد المسموح به للربا. إن السماح بمعاملات الاقتراض بفائدة بمعدل معين يعتمد على افتراض أن الفائدة إلزامية للمعاملات التجارية. ومع ذلك، فليس من الصحيح الادعاء بأن الشركات ملزمة بالاقتراض بفائدة، نظراً لوجود طرق تمويل بدون فوائد بين أدوات التمويل الإسلامي. علاوة على ذلك، سيؤدي المستوى المرتفع المسموح به للديون بفائدة إلى زيادة عدد الشركات في المؤشر وسيقلل من معدل اختيار الشركات للمنتجات الإسلامية للتمويل. وبالتالي، فإنه سيعيق تطور التمويل الإسلامي.

وفي تحليل السيولة، يُفحص هيكل النقود والديون للشركة. وسبب ذلك هو أن تبادل القيم النقدية من جنسها يجب أن يكون متساوياً ونقداً وفقاً لقواعد عقد الصرف. وهناك سبب آخر في هذا السياق وهو عدم جواز بيع الدين.^{١٨} وفي سبيل تداول الأسهم وفقاً لهذه القواعد يجب ألا تكون معظم أصول الشركة نقداً وديناً. وعند فحص الإيرادات غير المشروعة تُحسب الإيرادات من الربا والأنشطة غير المشروعة. ثم تُطَهَّر هذه الإيرادات غير المشروعة. على أنّ هناك آراء مختلفة حول وقت التطهير، ومحل التطهير، والمسؤول عن هذا التطهير.

٢. العلاقة بين معايير الفرز الشرعي والمنهجية

حين نتأمل معايير الفرز الشرعي للأسهم الإسلامية يتبين لنا أن السبب الأبرز للاختلافات هو اختلاف المجالس الاستشارية الشرعية، مع أنّ الكثير من تلك المجالس الاستشارية يعتمد على المعايير نفسها بناءً على الأدلة نفسها. وهو ما يشير إلى أن هناك سبباً آخر وراء ذلك الاختلاف؛ ونعتقد أنّ السبب الرئيس لاختلاف تلك المعايير هو الاختلاف في المنهجية التي تعتمدها المجالس الاستشارية.

¹⁶ Securities Commission, *Resolutions of the Shariah Advisory Council of the Securities Commission Malaysia* (Kuala Lumpur: Suruhanjaya Sekuriti, 2019), 166; Al Meezan, "Shariah Methodology", *Al Meezan Investment Management Limited* (Erişim 14 Mayıs 2020); Ratings Intelligence, "Shariah compliant stocks screening | Islamic stocks screening" (Erişim 14 Mayıs 2020).

¹⁷ أيوفي، *المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية* (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ٥٦٨.

¹⁸ TASI, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks" (Erişim 15 Mayıs 2020), 19.

إنَّ جواز استثمار الشركة المختلط يعتمد على الضرورة لأنَّ الشركات المشروعة فقها قليلة جدا. وقد حددت المجالس الاستشارية الشرعية عتبات للمراقبة الشرعية بناءً على هذا الجواز. وفي هذا التحديد، تَصَرَّفَتْ كُلُّ المجالس الاستشارية وفقاً للمنهجية التي اعتمدها وظهرت نتائج مختلفة. النقطة الشائعة التي تنتبه إليها المجالس الاستشارية عند تحديد المعايير هي ألا تكون المحتويات غير المشروعة كثيرة. ومع ذلك فهناك تفسيرات مختلفة بشأن المبلغ الذي سيكون الحد الأقصى للأغلبية. وهناك ثلاث طرق في هذا السياق؛ النهج القائم على النصوص الدينية، والنهج الفقهي، والنهج الممزوج. وفي الأقسام التالية من الدراسة سنبيِّن قرارات المجلس الاستشاري التي تعكس جميع الأساليب الثلاثة وأمثلة للطرق المستخدمة.

٢.١. النهج القائم على النصوص الدينية

يدعو النهج القائم على النصوص الشرعية إلى أن المبادئ والقيم الحدية المستخدمة في الفرز الشرعي يجب أن تُحدَّد على أساس نص القرآن والسنة. وتحاول المجالس الاستشارية التي تتبنى هذه الطريقة تحديد النسبة التي تمثل الحد الأقصى للكثيرين بالرجوع إلى الآيات والأحاديث.

يُفضَّل استخدام القيمة الحدية من ٣٠٪ - ٣٣٪ بوجه عام في أنشطة الفرز الشرعي. وتشمل المجالس الاستشارية التي تستخدم هذا الحد (٣٠٪ - ٣٣٪) المجلس الماليزي الاستشاري للشيعة^{١٩} (SAC)، Ratings Intelligence (S&P، Dow Jones)،^{٢٠} AAOIFI، وجمعية البنوك المشاركة التركية (TKBB)^{٢١}. وفقاً للمنهجية التي تبنَّتها فإن هذه المجالس الاستشارية تُطبِّق مباشرة على النصوص الدينية لحل المشكلات التي تواجهها. لكنَّها قضية لا نظير مباشرة لها في النصوص الدينية لأنها قضية معاصرة. وفي هذه المرحلة تُستنبط الأحكام بالرجوع إلى الآيات والأحاديث التي تتناول قضايا متشابهة، وإن لم تكن لها علاقة مباشرة بالموضوع. كما ذكرنا من قبل، فإن النقطة التي تُحاول تحديدها في هذه المرحلة هي من أي حد سيكون الشيء كثيراً. والدليل الوحيد الذي تستند المجالس إليه في هذا السياق هو الحديث الآتي بين النبي صلى الله عليه وسلم وسعد بن أبي وقاص في الوصية:

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ

¹⁹ Securities Commission, *Resolutions of the Shariah Advisory Council of the Securities Commission Malaysia*, 164-167.

²⁰ Ratings Intelligence, "Shariah compliant stocks screening | Islamic stocks screening".

²¹ أيوفي، المعايير الشرعية، ٥٦٨.

²² TKBB, "Katılım Finansı Standartları No:1 Pay Senedi İhracı ve Alım-Satımı", 15 Ekim 2020, 14.

بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: لَا، الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَعْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ
عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَجِزْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ
تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ.^{٢٣}

يقال في الجزء الأخير من الأحاديث المتقدمة إنَّ الثلث كثير. إنَّ الحديث السابق لا يتعلق مباشرة بعناصر غير شرعية أو معاملات تجارية، إلا أنَّه يحدد حداً معيناً للأكثر فيما يتعلق بالوصية. بناءً على تحديد حدٍ معينٍ في الحديث يُقبل نفس الحد كعَبْتَةِ للمحتويات غير المشروعة للشركات بِغَضِّ النظر عن سياق الحديث.^{٢٤}

في نطاق هذا النهج فإنه يركز على النصوص الشرعية في تحديد المعايير التي ستستخدم في حسابات الفرز الشرعي. في هذا السياق، اعتبر من المناسب استخدام المعلومات الواردة في الميزانية للشركة للحكم على الشركات ضمن نطاق الفرز الشرعي. ولهذا السبب، يُزعم أن قيمة المقام التي ستستخدم في الحسابات يجب أن تكون "إجمالي الأصول"، وليس "القيمة السوقية". في واقع الأمر، في يوم القيامة سيحكم الناس حسب أفعالهم في الحياة الدنيا وفقاً لهذا النهج، كما يحاسب الناس يوم القيامة وفقاً لما يكتب في كتاب الأعمال الذي يحصى فيه ما فعله الناس في الدنيا صغيرها وكبيرها، فيجب تحليل الشركات من خلال النظر في بيانات الميزانية العمومية، ويجب استخدام إجمالي أصول الشركة في الحسابات. ودليل هذا الرأي الآية التالية^{٢٥}:

"وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا
إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا
أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" (يونس، ٦١)

"يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ
﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مُسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ
أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾" (الانشقاق، ٦-١١)

"فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾" (زلزال، ٧-٨)

(٨)

^{٢٣} مسلم، الجامع الصحيح (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٦)، وصية، ١٦٢٨.

^{٢٤} Ahcene Lahsasna - M. Kabir Hassan, "The Shariah Process in Product Development and Approval in ICM", *Islamic Capital Markets: Products and Strategies* (Chichester, West Sussex, U.K: Wiley, 2011), 55; Abdullah Ayedh vd., "Shariah Screening Methodology: Does It 'Really' Shariah Compliance?", *IQTISHADIA* 12 (23 Ekim 2019), 168; Securities Commission, *Resolution of the Securitisation Commission Shariah Advisory Council*, 161-162; Amanie, "Amanie Shariah Board".

^{٢٥} Ramazan Yıldırım - Bilal İlhan, "Fıkhi Filtreleme Metodolojisi - Yeni Bir Fıkhi Yaklaşım", *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi* 4/3 (Kasım 2018), 90-92.

كما هو واضح في الآيات المتقدمة حينما يحاسب الناس يوم القيامة، سيرون ثواب كل الأعمال التي قاموا بها في حياتهم الدنيوية وعقابها. ومصدر المعلومات الذي يجب الرجوع إليه في هذه المرحلة هو كتاب الأعمال. من وجهة النظر هذه يوصى بإلقاء نظرة على ميزانيات الشركة في أثناء عملية الفرز الشرعي للأسهم. وبالتالي فإن مبادئ الفرز الشرعي تحدد بناءً على النصوص الدينية.

٢،٢. النهج الفقهي

إن الطريقة الثانية المعتمدة في تحديد المنهجية هي الطريقة الفقهية. ويُقال في النهج الفقهي إنه عند تحديد معايير الفرز الشرعي للأسهم فالأنسب أن يحكم وفقاً لمبادئ الفقه بدلاً من الرجوع مباشرة إلى النصوص الشرعية، لأنَّ اللجوء إلى النصوص الدينية في هذا الصدد سيؤدي إلى حظر الاستثمار في أسهم الشركات المختلطة. وفي هذا الصدد، قال البعلي، إن الحديث الذي استشهدت به المجالس الاستشارية التي تبني نهجاً قائماً على النصوص الدينية ليس دليلاً مناسباً لتحديد معايير المراقبة الشرعية.^{٢٦} والمجلس الاستشاري TESIS، الذي يتبنى النهج الفقهي، يتبنى الرأي نفسه. أي أن السماح بالاستثمار في الشركات المختلطة يرجع إلى الضرورة الناتجة عن قلة عدَد الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فليس هناك نص ديني واضح ومباشر حول هذا الموضوع فيما يتعلق بالحد المسموح به للأنشطة غير المشروعة في حال الضرورة. إذا رجعنا إلى الآيات والأحاديث وجب منع كل المبادلات الربوية وبيع الدين، لكنَّ كلتا المعاملتين مسموح بها في ظلِّ ظروفٍ معينة. ومن أجل التوسع في هذه القضايا يجب الرجوع إلى مبادئ الضرورة والحاجة بدلاً من النصوص الدينية.^{٢٧}

يعتمد TESIS على مقدار الضرورة في أثناء تحديد قيم العتبة، فيأخذ في الاعتبار ظروف السوق التي تعمل فيها الشركات من أجل تحديد مقدار الضرورة، لأنَّ كميَّة الأنشطة غير المشروعة التي ستقوم بها الشركات بالضرورة تختلف حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة، واستخدام قدر العتبة المشتقة من النصوص الدينية التي لا تتعلق مباشرةً بالموضوع قد يؤدي إلى تسامح أكبر للشركات أكثر من مقدار الضرورة. وهذا يتعارض مع مبدأ الضرورة الذي يسمَح بالاستثمار في الشركات المختلطة. تُستخدم في هذه المرحلة بيانات السوق لتحديد مقدار الضرورة بموضوعية، وبالتالي تُمنع الشركات من إجراء تقييمات ذاتية، وتُحدَّد المعدلات نفسها لجميع الشركات. ويُستخدم لهذا التحديد متوسط بيانات السوق لمدة ٤ سنوات.^{٢٨} هناك نقطة أخرى تؤخذ في الاعتبار في أثناء تحديد النسب وهي أن النسب المعنية تجعل من الممكن وجود عالم أصول يسمح بإنشاء محفظة أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لأن تحديد قيمة عتبة صارمة للغاية سيقبل من عدد الشركات التي تمثل للشريعة.

²⁶ Gamaleldin, *Shariah-Compliant Stocks Screening and Purification*, 8-9.

²⁷ TESIS, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks", 15-21.

²⁸ TESIS, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks", 14-21.

وبالتالي، فإن المستثمرين المسلمين سيبتعدون عن أسواق رأس المال.^{٢٩} وهذا يتعارض مع الغرض من السماح بالاستثمار في الشركات المختلطة، لأن هذا الإذن يمنح لتمكين المستثمرين المسلمين من التعامل في سوق رأس المال. لهذا السبب، يجب تحديد قيم العتبة بطريقة متوازنة.^{٣٠}

يمكننا شرح هذا النهج من خلال مثال على النحو التالي؛ Tasis يستخدم 25٪ عند تحليل هيكل ديون الشركات. في هذه المرحلة، يشترط أن تظل نسبة الديون الربوية إلى إجمالي الأصول أقل من 25٪. وللحصول على هذه النسبة فقد حددت متوسط معدلات الاقتراض لمدة ٤ سنوات للشركات في الهند، ويبلغ متوسط معدل الاقتراض لمدة ٤ سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) 29.40٪. ومع ذلك فلم يتم تحديد هذه النسبة كقيمة عتبة. يُفضّل بدلاً من ذلك استخدام نسبة 25٪، والتي توفر عالماً كافياً لإنشاء محفظة مالية جيدة.^{٣١} يتم اتباع النهج نفسه في فحص الدخل غير المشروع، وهنا يُفضّل معدل 3٪. ويبلغ متوسط معدل الدخل الربوي لمدة ٤ سنوات (٢٠١٠-٢٠٠٧) 1.79٪. ومع ذلك، لا تستخدم هذه النسبة كقيمة عتبة. لأن هذا المعدل المنخفض يقلل من عدد الشركات الناجحة في الفرز الشرعي. لهذا السبب، تُفضّل نسبة 3٪ التي ستزيد عدد الشركات الناجحة في الفرز المالية. وبالتالي، فإن 83٪ من الشركات التي نجحت في الفرز القطاعي كانت ناجحة أيضاً في هذه المرحلة.^{٣٢} وهكذا، تعين قيمة العتبة باستخدام مبدأ الضرورة والمصالح معاً.

٢.٣. النهج الممزوج

يستخدم عند تحديد المعايير هنا النهج المستند إلى النصوص الدينية والمبادئ الفقهية معاً. أي أنّ المجالس تتصرّف وفق منهج النصّ في تحديد بعض معايير المراقبة، ووفقاً للمنهج الفقهي في تحديد المعايير الأخرى. وباعتماد هذا النهج تقبل YASAAR قيمة عتبة 33٪ التي تستخدمها لتحليل الديون بناءً على دليل النهج الذي يركز على النصوص الدينية.^{٣٣} ورغم ذلك فإنّ النهج الفقهي يُعتمد عند تحديد الأصول السائلة للشركة. يفضل YASAAR 50٪ على الأصول السائلة بتطبيق قاعدة الفقه الأكثر يقوم مقام الكل^{٣٤}. والسبب في تعيين قيمة العتبة بهذه الطريقة هو القواعد الفقهية عن تجارة النقود في عقد الصرف. إذا كان المبيع في عقد الصرف يتكون من النقد والعين معا فالعبرة بالغالب؛ فإن كان العين غالباً فيبيع مطلقاً، وإن كان النقد غالباً فيبيع مثلاً بمثل ويذا بيد، وفقاً لقواعد عقود

^{٢٩} سامي حسن الحمود، "الأدوات المالية الإسلامية"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٢/٦ (١٩٩٠)، ١٣٩٧؛ منذر قحف، "الاستثمار في الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٢/٩ (١٩٩٦)، ٤٣-٤٢.

^{٣٠} Tasis, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks", 15.

^{٣١} Tasis, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks", 21-22.

^{٣٢} Tasis, "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks", 24.

^{٣٣} Yasaar, "The FTSE Shariah Global Equity Index Series Fatva" (FTSE, 15 Mart 2019), 1.

^{٣٤} محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦)، ٦٠١/١.

الصرف.^{٣٥} وفي هذا السياق إذا كانت غالب أصول الشركة تتكون من النقد والدين، فتعتبر مبادلة الأسهم بعقد الصرف، ويجب أن تباع بالقيمة الاسمية وإلا يمكن أن تباع بصورة تفضيلية.^{٣٦} كما يتضح فإن المجلس الاستشاري المذكور يتبنى النهج الممزوج باستخدام كلتا الطريقتين في أثناء تحديد قيمة العتبة.

النتيجة

بعد أن بدأ البحث في الاقتصاد الإسلامي نظرياً، ظهرت التطورات لأول مرة في القطاع المصرفي في المجال العملي. وفي المرحلة التالية ظهرت الحاجة إلى تطوير أدوات مناسبة للمبادئ الإسلامية المتداولة في البورصة للمستثمرين المسلمين، وخلال تلك المرحلة ظهرت الاستثمارات في الأسهم على جدول الأعمال، ثم تقرر أنّ المعاملات المذكورة لم تكن مناسبة لمدة معينة بسبب الاختلاف بين عمل البورصة وهيكل الشركات المساهمة وهيكل فقه الشراكة الإسلامي.

وفي عام ١٩٩٢ فُتح طريق استثمارات الأسهم إلى حد معين، وذلك مع قرار مجمع الفقه الإسلامي بأن هيكل الشركة المساهمة وخاصة ذات المسؤولية المحدودة التي اعتمده هيكل الشركة المساهمة لا ينطوي على مشاكل شرعية. وسمح هذا القرار فقط بالتداول على أسهم الشركات التي لديها هيكل شرعي تماماً. ومع ذلك فهناك عدد قليل جداً من الشركات التي تلتزم بهذا الشرط من بين الشركات المدرجة في البورصة. وفي مثل هذه الحالة برز الاستثمار في الشركات المختلطة التي يكون مجال نشاطها الرئيس شرعياً، ولكن بعض معاملاتها ودخلها غير شرعية. ويعد الاستثمار في الشركات ذات الأنشطة المختلطة حاجة لئلا يمنع المسلمين عن استثمارات الأسهم. الحاجة تنزل منزلة الضرورة. لقد تم الإقرار بأن المحتويات غير الشرعية للشركات المختلطة يجب ألا تكون "كثيراً" حتى تكون مؤهلة للاستثمار في حالة الضرورة. وتم تطوير قيم العتبة لاستخدامها في أنشطة الرقابة الشرعية لمؤشرات الأسهم الإسلامية من خلال اعتماد مناهج مختلفة بشأن النسبة "الكثير" مثل الشرعية. وكان العامل الأكثر حسماً في تحديد هذه القيم الحدية هو المنهجية التي تعتمدها المجالس الاستشارية. وقد برزت في هذه المرحلة ٣ منهجيات مختلفة مثل الطريقة القائمة على النصوص الدينية، والقواعد الفقهية، والنهج الممزوج.

وفي سبيل تحديد قيم العتبة في النهج القائم على النصوص الدينية يُحاول الوصول إلى نتيجة بالرجوع إلى الآيات والأحاديث، حتى لو لم تكن مرتبطة مباشرة بالمسألة، باستخدام التعبيرات الواردة في تلك المصادر. ويُقبل النهج الفقهي أنه يجب اعتماد قيمة عتبة وفقاً لمبادئ الفقه. وتستفيد المجالس الاستشارية التي تتبنى الطريقة الممزوجة من كلتا الطريقتين باستخدام طريقة النص في

^{٣٥} عبد الغني الغنيمي الميداني، اللباب في شرح الكتاب (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٤)، ٣/١٢٥-١٣٠.

^{٣٦} Yasaar, "The FTSE Shariah Global Equity Index Series Fatva", 1.

تحديد بعض العتبة والطريقة الفقهية في تحديد العتبة الأخرى. وبالتالي، فقد تمت محاولة تحديد نوع النتائج التي تسببها المنهجية المتبعة في مجال الاقتصاد الإسلامي في المجال العملي، في مثال معايير الفرز الشرعي لمؤشرات الأسهم الإسلامية. نتيجة للتغيير في العتبة، تختلف الشركات التي سيتم إدراجها في مؤشرات الأسهم الإسلامية. في هذا الصدد، تصبح العتبة والمنهجية المستخدمة لتحديد هذه القيم مهمة.

المراجع/ Kaynakça

- AAOIFI. *el-Meâyirü's-şer'iyye: en-nassü'l-kamil li'l-meayiri's-şer'iyye: (1-58)*. Riyad: Daru'l-meymân li'n-neşri ve't-tevzi', 2018.
- Al Meezan. "Shariah Methodology". *Al Meezan Investment Management Limited*. Erişim 14 Mayıs 2020. <https://www.almeezangroup.com/investor-education/shariah-methodology/>
- Amanie. "Amanie Shariah Board". Erişim 12 Aralık 2019. http://www.amaniescreening.com/shariah_board.php
- Ayedh, Abdullah vd. "Shariah Screening Methodology: Does It 'Really' Shariah Compliance?" *IQTISHADIA* 12 (23 Ekim 2019), 144-172.
- Beyyeh, Abdullah Mahfuz. "et-Teâmülü me'a şerikâtin tegûmu bi 'amâlin meşrûatin ve teteâmelu me'a'l-bunûki bi'l-fevâid". *Mecelletü Mecma'i'l-Fikhi'l-İslâmî* 7 (1992), 327-338.
- Beyyeh, Abdullah Mahfuz b. "el-Müşâreketü fi şerikâtin aslı neşâtiâ helalün illâ ennehâ teteâmelu bi'l-harâm". *Mecelletü Mecma'i'l-Fikhi'l-İslâmî* 7/1 (1992), 413-422.
- Binmahfouz, Saeed Salem. *Investment Characteristics of Islamic Investment Portfolios: Evidence from Saudi Mutual Funds and Global Indices*. Durham University, Doktora, 2012. <http://etheses.dur.ac.uk/4440/>
- Domaniç, Hayri. *Adi kollektif ve komandit şirketler*. İstanbul: Temel Yayın Dağıtım, 1988.
- Gamaleldin, Farid M. *Shariah-Compliant Stocks Screening and Purification*. University of Liverpool, 2015.
- Gari, Muhammed Ali el-. ; "el-Esvâgu'l-mâliyye". *Mecelletü Mecma'i'l-Fikhi'l-İslâmî'd-Düveli* 6/2 (1986), 1577-1634.
- Habib, Syeda Fahmida. *Fundamentals of Islamic finance and banking*. Chichester, West Sussex, United Kingdom: John Wiley & Sons, 2018.
- Hanif, Muhammad. "Shariah screening process of capital markets: An evaluation of methodologies". *Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economics* 32/1 (2019), 23-42.
- Hunt-Ahmed, Karen (ed.). *Contemporary Islamic finance: innovations, applications, and best practices*. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2013.
- Khatkhatay, M H - Nisar, Shariq. "Shariah Compliant Equity Investments: An Assessment Of Current Screening Norms". *Islamic Economic Studies* 15/1 (2007), 47-76.
- Kalkan, Cemal. *Faizsiz Bankacılıkta Mudârabe ve Kâr*. İstanbul: İnsan Yayınları, 2022.
- Lahsasna, Ahcene - Hassan, M. Kabir. "The Shariah Process in Product Development and Approval in ICM". *Islamic Capital Markets: Products and Strategies*. 23-68. Chichester, West Sussex, U.K: Wiley, 1. Baskı., 2011.
- Malik, Ebû Abdillâh Mâlik b. Enes el-Asbahî. el- Muvatta'. Kahire: el-Mektebetü'l-İlmiyye, 2. Baskı., ts.
- McMillen, Michael. "Islamic capital markets: developments and issues". *Capital Markets Law Journal* 1 (01 Kasım 2006), 136-172.
- Mecma'u'l-Fikhi'l-İslâmî. "Karârât". *Mecelletü Mecma'i'l-Fikhi'l-İslâmî* 7/1 (1992), 711-712.
- Mecma'u'l-Fikhi'l-İslâmî. "Karârât". *Mecelletü Mecma'i'l-Fikhi'l-İslâmî* 8/3 (1992), 782-794.
- Mecma'u'l-Fikhi'l-İslâmî. "Karârât". *Mecelletü câmiati'l-Şarikati li'l-ulûmi's-şer'iyyeti ve'l-kânuniyyeti* 9/2 (2012), 177-178.
- Mecme'u'l-fikhi'l-İslâmî ed-düvelî. "Kararun bi-şe'ni'l-esvâgi'l-mâliyye". *Mecme'u'l-fikhi'l-İslâmî ed-düvelî*. 14 Mayıs 1992. Erişim 12 Mayıs 2020. <http://www.iifa-aifi.org/1845.html>
- Mevsilî, Ebû'l-Fazl Mecdüddin Abdullah b Mahmûd b Mevdud. *el-İhtiyâr li-ta'lili'l-Muhtâr*. Dimaşk: Darü'r-Risaleti'l-Alemiyeye, 2009.
- Meydânî, Abdülganî b Talib b Hammade ed-Dimaşki el-Hanefi. *el-Lübâb fi şerhi'l-Kitâb*. Beyrut: Darü'l-Beşairi'l-İslamiyye, 2014.
- Müslim. *el-Câmi'u's-şâhih*. Beyrut: Dâru İhyai't-Türasi'l-Arabi, 1956.
- Poroy, Reha vd. *Ortaklıklar ve Kooperatif Hukuku*. İstanbul: Beta Basım Yayım Dağıtım, 9.Basım., 2003.
- Ratings Intelligence. "Shariah compliant stocks screening | Islamic stocks screening". Erişim 14 Mayıs 2020. <https://www.ratingsintelligence.com/shariah-screening.html>
- Securities Commission. *Resolution of the Securitis Commission Shariah Advisory Council*. Kuala Lumpur: Suruhanjaya Sekuriti, 2006.
- Securities Commission. *Resolutions of the Shariah Advisory Council of the Securities Commission Malaysia*. Kuala Lumpur: Suruhanjaya Sekuriti, 2019.

- TASIS. "Handbook on Investments in Shariah Tolerant Stocks". Erişim 15 Mayıs 2020. <https://www.tasis.in/userfiles/files/Handbook%20on%20Investments%20in%20Shariah%20Tolerant%20Stocks.pdf>
- The Fatwa and Shari'a Supervisory Board. "Dubai Financial Market Standards on Shari'a-Compliance: Standard No:1 Issuing, Acquiring and Trading Shares". Dubai Financial Market. Erişim 13 Ağustos 2020. https://www.dfm.ae/docs/default-source/Sharia/standard-no-1-standard-for-issuing-acquiring-and-trading-shares-english.pdf?sfvrsn=adb1938e_0
- TKBB. "Katılım Finansı Standartları No:1 Pay Senedi İhracı ve Alım-Satımı", 15 Ekim 2020. <https://tkbbdanismakurulu.org.tr/uploads/kararlar/198fbbd4c038e1e6aa2f2cca01e54ca7.pdf>
- Udovitch, Abraham. *Partnership and profit in medieval Islam*. Princeton: Princeton University, 1970.
- Usmani, Muhammad Imran Ashraf. *Islamic Finance: Revised & Updated Edition of Meezan Bank's Guide to Islamic Banking*. Karachi-Pakistan: Maktaba Ma'ariful Quran, 2015.
- Yasaar. "The FTSE Shariah Global Equity Index Series Fatva". FTSE, 15 Mart 2019. https://research.ftserussell.com/products/downloads/ftse_shariah_global_equity_index_series_fatwa.pdf
- Yıldırım, Ramazan - İlhan, Bilal. "Fikhi Filtreleme Metodolojisi - Yeni Bir Fikhi Yaklaşım". *Uluslararası İslam Ekonomisi ve Finansı Araştırmaları Dergisi* 4/3 (Kasım 2018), 83-101.
- Zuhayli, Muhammed Mustafa. *el-Kavaidü'l-fikhiyye ve tatbikatuhu fi'l-mezahibi'l-erbaa*. Dimaşk: Darü'l-Fikr, 2006.
- أيوفي. المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع, ٢٠١٨.
- الحمود, سامي حسن. "الأدوات المالية الإسلامية". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ٢/٦ (١٩٩٠), ١٣٨٧-١٤١٣.
- الزحيلي, محمد مصطفى. *القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة*. دمشق: دار الفكر, ٢٠٠٦.
- القري, محمد علي. "الاسواق المالية". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ٢/٦ (١٩٨٦), ١٥٧٧-١٦٣٤.
- الموصلي. *الاختيار لتعليل المختار*. دمشق: دار الرسالة العالمية, الطبعة الاولى, ٢٠٠٩.
- الميداني, عبد الغني الغنيمي. *اللباب في شرح الكتاب*. بيروت: دار البشائر الإسلامية, ٢٠١٤.
- بببب, عبد الله محفوظ. "التعامل مع شركات تقوم بأعمال مشروعة وتتعامل مع البنوك بالفوائد". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ١/٧ (١٩٩٢), ٤٢٣-٤٣٥.
- بببب, عبد الله محفوظ. "المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ١/٧ (١٩٩٢), ٤١٣-٤٢٢.
- قحف, منذر. "الاستثمار في الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ٢/٩ (١٩٩٦), ٤٦٩.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. "القرارات". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ٣/٨ (١٩٩٢), ٧٨٢-٧٩٤.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. "القرارات". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ٢/٩ (٢٠١٢), ١٧٧-١٧٨.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. "قرار بشأن أسواق المالية". *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*. Erişim 12 Mayıs 2020. <http://www.iifa-aifi.org/1845.html>
- مسلم. *الجامع الصحيح*. بيروت: دار إحياء التراث العربي, ١٩٥٦.